جامعة القاهرة

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري

رسالة بعنوان:

النظام القانوني للشركة القابضة وعلاقتها بالشركة التابعة

دراسة مقارنة في القانونين الأردني والمصري

مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في القانون التجاري

مقدمة من الباحث

مناور علي أبو الغنم

تشكلت لجنة الحكم والمناقشة من:

أ.د/ سميحة مصطفى القليوبي **مشرفاورئيسا**

أستاذ القانون التجاري/ كلية الحقوق/ جامعة القاهرة

أ.د/ رضا محمد عبيد **عضوا**

أستاذ القانون التجاري/ كلية الحقوق/ جامعة بني سويف

أ.د/ سامي عبد الباقي محمد **عضوا**

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري/ كلية الحقوق/ جامعة القاهرة

أ.د/ خليل فيكتور تادرس **مشرفا وعضوا**

أستاذ القانون التجاري المساعد/ كلية الحقوق/ جامعة القاهرة

2014

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ } المجادلة:11

الإهداء

إلى روح والدي رحمة الله،،، رحلت ولم يرحل ذكرك الطيب.

إلى روح المهندس فاروق " محمد سعيد" عواد، رحمه الله.

إلى والدتي أطال الله عمرها ومدها بالصحة والعافية.

إلى من صبرت معي،،، زوجتي العزيزة.

إلى مصدر سعادتي،،، ابنتي فيحاء وابني بسام.

إلى من أفخر بهم،،،أخواني وأخواتي.

إلى أهلي في مصر عائلة المهندس المرحوم فاروق "محمد سعيد" عواد.

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل،،، تقديراً وحباً لكم.

الباحث

كلمة شكر

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى **أستاذ الأساتذة، الأستاذ الدكتور سميحة مصطفى القليوبي،** على تفضل سيادتها بقبول الإشراف على هذه الرسالة ومناقشتها، مما ترك أطيب الأثر فيها، راجياً من المولى عز وجل، أن يمد في عمر سيادتها ويحفظ لها صحتها، لتبقى منارةً يُهتدى بها للعلم، وجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى **الأستاذ الدكتور رضا محمد عبيد، أستاذ القانون التجاري في كلية الحقوق جامعة بني سويف،** لقبول سيادته الاشتراك في مناقشة هذا الرسالة، وتكبد سيادته عناء قراءتها مما أغناها بمقترحاته.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى **أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري في الكلية، الأستاذ الدكتور سامي عبد الباقي محمد،** لقبول سيادته الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة وتكبد سيادته عناء قراءتها مما أغناها بمقترحاته.

وانطلاقاً من العرفان بالجميل، أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان، إلى **الأستاذ الدكتور خليل فيكتور تادرس، أستاذ القانون التجاري في جامعة القاهرة،** وذلك لقبول سيادته الإشراف على هذه الرسالة، فلم يبخل عليّ طيلة فترة إشرافه بمد يد العون والمساعدة لي، وتحمل سيادته عناء السفر لمناقشتها، رجياً من الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

الباحث

المقدمة

١ - تُعَدُّ الشركةُ القابضة من الشركات الحديثة نسبياً في عالم القانون؛ حيث ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يعـرف تـاريخ محـدد لظهورها. وهناك من يرى أن أول ظهور لهذا النوع من الشركات كان عام ١٨٦٧؛ حين قامت بعض الشركات بفـتح مـصانع لهـا خـارج الحـدود الأمريكية[١].

٢ - وهناك من يرى أن أول ظهور لها كان عام ١٨٩٠؛ نتيجة التطور الصناعي والتقني، ونتيجة لصدور قانون شيرمان الذي جرم قيام الترسـت الاحتكاري بين الشركات، فاتجه الفكر الاقتـصادي إلـى إنـشاء الـشركة القابضة[٢]. وكانت ولاية نيوجيرسي الأمريكية هي أول من وضـع قانونـاً يسمح بإنشاء شركة يكون هدفها الوحيد تملك أسهم في شركات أخرى، ومن ثم ظهرت الشركة القابضة[٣].

٣ - بَيْدَ أنّ هناك رأياً آخرَ يقول إن الشركات القابضة ظهرت بعد فترة السلام العالمي التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أدت إلى الرخاء

---

(١) راجع : د. حسام عيسى. الشركات متعددة القوميات دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للتركز الرأسمالي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة الثامنة عشرة، يناير ١٩٧٦، ص١٦-١٧.

(٢) د. ماجد مزيحم. شركات الهولدنغ في جوانبها القانونية والاقتصادية والمالية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٩٢، ص٧.

(٣) فريد ويتسون و يوجيني برجام. التمويل الإداري، ترجمة: عبد الرحمن بيلة وعبد الفتاح النعمان، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة العربية، ١٩٩٣، ص٥٥٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاقتصادي والتزايد السكاني، هذا الزائد السكاني الذي ازدادت معه الحاجات الاقتصادية، فتحولت في مجملها من كمالية إلى ضرورية؛ فكان ذلك حـــافزاً أساسياً دفع إلى الرغبة في الارتقاء الحضاري لدى الشعوب كافة؛ فنشأ عن ذلك؛ تنوع المشاريع، وازدياد نشاط رجال الأعمال، واتساع حركة التبـــادل التجاري، إلى درجة أدت إلى اجتياز الكثير من الحـــواجز الحدوديـــة بـــين الدول؛ مما أدى إلى خلق أطر جديدة للعمل علـــى الـــصعيدين الـــصناعي والتجاري، فانشقت هذه الأطر من المؤســـسة الأم التـــي فرعـــت أقـــسامها المتخصصة، وحولتها إلى شركات مستقلة، واحتفظت الشركة الرئيسية بمهام التخطيط و التوجيه، ومن ثم نشأت فكرة الشركات القابضة، التي كانت بمثابة الشركة الأم بالنسبة للشركات التابعة لها[١].

٤- وفي أوروبا ومنذ الستينيات من القرن العشرين؛ وتحت ضـــغط الشركات الأمريكية التي تكونت في صورة مجموعات عالمية؛ كـــان علـــى كبار رجال الصناعة والتجارة، الإسراع في تكوين هذه المجموعـــات مـــن الشركات، فظهرت مجموعات الشركات، وخاصة في فرنسا؛ حيث شـــجعت السلطات العامة الفرنسية على قيامها من خلال مـــنح الميـــزات الـــضريبية والمساعدات المالية، في سبيل دعم روح التنافس بين هذه الشركات[٢].

٥- وقد انتشر هذا النوع من الشركات في معظم دول العالم، ولم تكن

---

(١) د.إلياس ناصيف. موسوعة الشركات التجارية، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ١٩٩٨، ص ٢٢.

(٢) Ph. Merle, A. Fauchon, Droit commercial, Sociétés commerciales, 10ème éd., Dalloz, 2005, P.769.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدول العربية[١] بمنأى عن ذلك؛ حيث كانت لبنان أول دولة عربية تـــنظم هـــذا النوع من الشركات بتشريع خاص[٢]، ثم تعاقبت التشريعات العربيـــة المنظمـــة لأحكام الشركة القابضة، ومنها على سبيل المثال: قانون شركات قطاع الأعمال العام المصري[٣]، وقانون الشركات الأردني[٤]، وقانون الـــشركا الكـــويتي[٥]، وقانون الشركات العُماني وتعديلاته[٦]، وقانون الشركات القطري[٧]، والمرسوم

---

(١) هناك من يرى أنه لم يرد ذكر للشركة القابضة في القوانين العربية باستثناء قانونين هما: قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧) والمرسوم الاشتراعي اللبناني = =رقم (٤٥) لسنة(١٩٨٣) بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٤ والخاص بالشركة القابضة(الهولدنج). انظر: د.فوزي محمد سامي. الشركات التجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٥٦٥. وكذلك: د. مروان بدري الإبراهيم. طبيعة العلاقة بين الشركة القابضة والشركات متعددة الجنسية من جهة والشركات التابعة لكل منها من جهة أخرى، مجلة المنار، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد ١٣، العدد ٩، ٢٠٠٧، ص٨٠.

(٢) وذلك بصدور المرسوم الاشتراعي رقم (٤٥) لسنة (١٩٨٣) تاريخ ١٩٨٣/٦/٢٤ والخاص بالشركة القابضة(الهولدنج).

(٣) قانون شركات قطاع الأعمال العام المصري رقم (٢٠٣) لسنة (١٩٩١) منشور في الجريدة الرسمية. العدد ٣٤، مكرر، تاريخ ١٩٩١/٦/١٩. قانون الشركات العماني رقم (٤) لسنة (١٩٦٠) وتعديلاته وقانون الشركات القطري رقم (٥) لسنة (٢٠٠٢).

(٤) قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧) منشور في الجريدة الرسمية الأردنية، العدد رقم (٤٢٠٤) بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٥، الصفحة رقم (٢٠٣٨).

(٥) قانون الشركات الكويتي رقم (٩٧) لسنة (٢٠١٣).

(٦) قانون الشركات العماني رقم (٤) لسنة (١٩٦٠) وتعديلاته، متاح على شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي، على الرابط التالي: http://www.gcc-legal.org/.

(٧) قانون الشركات القطري رقم (٥) لسنة (٢٠٠٢)، متاح على شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي متاح، على الرابط التالي: http://www.gcc-legal.org/ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السوري الخاص بتأسيس جميع أنواع الشركات[١].

٦- أما قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المصري[٢]، فلم يرد فيه تنظيم للشركة القابضة، كما أنه لم يمنع قيام هذا النوع من الشركات[٣]، بل أجاز للشركة أن تمتلك أسهماً في شركات أخرى، كما أنه لم يمنع امتلاك شخص واحد لنسبة ٥١% من رأسمال شركة ما[٤]، وهذه النسبة كافية لفرض الهيمنة من قبل الشركة المالكة على الجمعية العامة في تلك الشركة.

٧- وبغضّ النظر عن تاريخ ظهور الشركة القابضة ومكانه، فإنه مما لا مراء فيه أنها قد جاءت كنتيجة حتمية واستجابة ضرورية لمتطلبات العصر، خصوصاً بعد الثورة الصناعية واستخدام البترول كمصدر للطاقة؛ مما أدى إلى تضاعف الإنتاج، وتضاعف رؤوس الأموال المستثمرة، فأصبح التنافس بين المشاريع العاملة في القطاعات المتماثلة على أشده، فأدى إلى اختفاء بعض المشروعات الصغيرة لعدم قدرتها على المنافسة، واندفاع بعض

---

(١) المرسوم السوري رقم (٢٩) لعام (٢٠١١) تاريخ ٢٠١١/٢/١٤، الخاص بتأسيس جميع أنواع الشركات، منشورات الصفدي، دمشق، الطبعة الأولى.

(٢) قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم (١٥٩) لسنة (١٩٨١) منشور في الجريدة الرسمية، العدد(٤٠)، أكتوبر ١٩٨١.

(٣) د. سميحة القليوبي. الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠١١، ص ١١٠٨.

(٤) د. رضا السيد عبد الحميد. شرح قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١ هامش رقم ١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشروعات إلى تكتل فيما بينها لتشكل كيانات اقتصادية كبيرة، واستدعى ذلك قيام مشروعات ضخمة للنهوض بنشاطات متنوعة[١].

٨- ولما كان التركز الاقتصادي أحد سمات هذا العصر، فقد ابتدع الفكر القانوني طريقة للتركز بين المشروعات غير الاندماج أو نقل الأصول جزئياً من شركة إلى أخرى، ويتم هذا التركز حول المشروع الأكثر أداء والذي يأخذ باليسطرة على المشروعات الأخرى[٢]، مما فرض وجود شركة أساسية، أو ما يُعرف بالشركة الأم، وهي الشركة القابضة، تتولى دور الرقابة والتخطيط والتوجيه في كافة المجالات الإدارية والاقتصادية والمالية، وشركات تابعة تقوم بالمهمات التنفيذية، ومن هنا نلمس وجود وحدة حقيقية في القرار الذي تخضع له المجموعة ككل، مع احتفاظ كل شركة بفرديتها واستقلالها[٣].

٩- وأصبحت الشركة القابضة تشكل الأداة الفعالة في نمو المشروعات حيث تتجمع حولها شركاتها التابعة، وهذا التجمع بدوره يحقق منافع كثيرة للشركات في مجموعها، فمن جانب يتوفر لها زيادة في مصادر التمويل والإنتاج، ومن جانب آخر يتيسر لها اجتياز الحدود السياسية والاقتصادية؛ ومن ثم تتمكن من زرع شركات تابعة لها في خارج حدودل

---

(١) انظر: د. محسن شفيق. المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢.

(٢) Deen Gibirila, Droit des Sociétés, éd Ellipses, 4 éme éd. 2012, p.129.

(٣) Ph. Merle, Droit commercial, Sociétés commerciales, 5e éd., Dalloz, 1996, P.263.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدولة التي أنشأت فيها[1]، وبذلك غدت الشركات القابضة إحـــدى الركـــائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد، ليس فقط على المستوى الداخلي وإنمـــا على المستوى الدولي أيضاً.

١٠- ولابد من الإشارة هنا إلى أن الشركة القابضة ليست شكلاً جديداً من أشكال الشركات؛ إذ تتخذ إحدى الأشكال المعروفة في قوانين الشركات، وفي الغالب تتخذ شكل شركة المساهمة، أو ذات المسئولية المحدودة، ولكـــن شكل الشركة المساهمة هو الأنسب لها وهو كذلك الأكثر شيوعاً[2].

١١- والشركة القابضة شركة واحدة تتربع على قمة مجموعـــة مـــن الشركات المتمايزة تابعة لها مالياً وإدارياً، وتدور في فلكها، وتنفذ سياســـتها الاقتصادية، وتطبق استراتيجيتها، وبذلك تنتقل الرقابة على هذه الشركات إلى الشركة القابضة التي تقود المجموعة، ومع ذلك تبقى الشركات التابعة متمتعةً باستقلال شخصيتها القانونية عن شخصية الشركة القابضة المسيطرة عليهـــا وقيام رقابة الشركة القابضة على الشركة التابعـــة بـــالرغم مـــن اســـتقلال شخصيتهما عن بعضهما كان وما زال مادةً خصبةً للجدل[3].

---

(١) D. Gibirila, Groupes de sociétés, Juri-Class. Droit des entreprises- Sociétés, Fasc. 2450,1995, p.3.

(٢) انظر: المادة (١) من قانون شركات قطاع الأعمال العام المصري رقم (٢٠٣) لسنة (١٩٩١)، والمادة (٢٠٥) من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧) وتعديلاته. و المادة (٥) من المرسوم الاشتراعي اللبناني رقم (٤٥) تاريخ ١٩٨٣/٦/٢٤.

(٣) B. Saintourens, L'entreprise en société à responsabilité . limitée, Dalloz, 1994, p.182.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٢- إنّ الشركة القابضة تسيطر على الشركات التابعـــة لهـــا بعـــدة طرق، مثل: تأسيس شركات تابعة جديدة بمفردها، أو بالاشتراك مع غيرهـــا من الشركات، أو الأشخاص الاعتبارية العامة، أو الأفراد، أو عـــن طريـــق اكتساب معظم أو جميع أسهم الشركات الأخرى، أو بتوقيع عقود مع شركات أخرى تكون بموجبها تلك الشركات تابعة لها، أو عن طريق تقسيم الـــشركة القابضة؛ لخلق شركات جديدة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة وتبقى تابعة لها. كما تقوم السيطرة للشركة القابضة عن طريق الاندماج، وذلـــك بـــدفع شركاتها أو إحداها إلى الاندماج مع غيرها من الشركات الأخـــرى خـــارج المجموعة، أو دفع الشركات الشقيقة التابعة لها إلى الاندماج بالمزج لتكوين شركة جديدة، أو إلى الاندماج بضم إحدى تلك الشركات إلى الأخرى.

١٣- وجدير بالذكر أنه يطلق على الشركة القابضة أســـماء أخـــرى، خاصة إذا ما سيطرت على شركات كثيرة خارج حدود البلد الذي أسست فيه مثل: الشركة متعددة القوميات[١]، أو الشركة متعددة الجنسيات[٢]، أو الشركة

([١]) راجع: د. محسن شفيق. مرجع سابق، ص٢-٣.

([٢]) راجع: د. مصطفى كامل السعيد إبراهيم. الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨ . ود. بو بكر بعداش. الشركات متعددة الجنسيات في ظل الجغرافيا الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر تدويل أم هيمنة، مجلة مصر المعاصرة ،العدد ٤٩٦، السنة ١٠٠ ،أكتوبر، ص ٤٥٥-ص ٤٩٠. ود. صلاح الدين حسين السيسي.الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، دراسة نظرية وتطبيقية، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣. حيث استعملوا جميعاً مصطلح "الشركات متعددة الجنسية".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com